

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٨٨٣

الثلاثاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيد غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	إيطاليا	السيد لامبريتيني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد أرينسيبيا فيرنانديث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديانين
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد سديكوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غي
	اليابان	السيد أو كامورا

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2017/111)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1703961 (A)



السيد توري (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2017/111). أود أن أبلغ المجلس بالتطورات التي استجدت منذ صدور التقرير. ولكن أولاً، أود أن أصف السياق الذي تكشفت فيه هذه التطورات.

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع أصحاب المصالح من النخبة السياسية في غينيا - بيساو على اتفاق كوناكري، مما مهد الطريق أمام عودة البلد إلى الاستقرار السياسي والمؤسسي وهيئة الظروف الطويلة الأمد اللازمة لسن الإصلاحات الرئيسية على النحو المنصوص عليه في خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي أقره الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. من حيث الجوهر، كانت الغاية من اتفاق كوناكري أن يكون إيداناً بالتخلي نهائياً عن تكرار حالات عدم الاستقرار وإرساء الأساس للنهضة السياسية في غينيا - بيساو.

بعد أربعة أشهر، نجد أن حالة الجمود تستمر مع مرور كل يوم. الحوار والمصالحة والتنازلات المتبادلة التي ميزت روح نص اتفاق كوناكري حل محلها الانشقاق واستقطاب المواقف. وفي أعقاب مؤتمر قمة أبوجا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنعقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم البالغ في هذا الصدد، وحثوا الجهات المعنية على التقيد الصارم بأحكام اتفاق كوناكري. لقد كررت الأمم المتحدة هذا النداء. وعلى الرغم من هذا النداء العاجل، يتواصل تعميق الانقسامات السياسية. وفي هذا السياق، قدم رئيس الوزراء يوم الاثنين، ٦ شباط/فبراير، وفقاً للجدول الزمني المحدد في برنامج الحكومة إلى رئيس الجمعية الوطنية. غير أنه لم يتم بعد وضع الجدول الزمني للجمعية الوطنية للنظر في البرنامج. إن ما نراه حالياً من تزايد

افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2017/111)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا - بيساو وليبريا للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بسعادة السيد سواريس سامبو، المستشار السياسي والدبلوماسي والمبعوث الخاص لرئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومعالى السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/111 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد توري.

في البلد وعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق كوناكري. وأعاد المجلس تأكيد دعمه لعملية الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الحالة.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا تقديري إلى رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما رئيستها، السيدة إلين جونسون - سيرليف، رئيسة ليبريا، لمثابرتهم في جهود الوساطة، والسيد ألفا كونده رئيس غينيا، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البلد، لدوره الحاسم. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بالاشتراك مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على دعم القيام في الوقت المناسب بنشر بعثة رفيعة المستوى مخطط لها من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى غينيا - بيساو للمساعدة على تعزيز الحوار السياسي.

وسيظل أي انفراج في الحوار السياسي قصير الأجل، إذا لم تتم معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار. ولذلك، سيكون من المهم بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة الوطنية أن يتم التنفيذ الصارم لأحكام اتفاق كوناكري، الذي يظل إطارا لأي حل فعال ومستدام للأزمة السياسية الراهنة.

وعلى الرغم من الأزمة السياسية، كان الأداء الاقتصادي في غينيا بيساو ملحوظا. ووفقا للبنك الدولي، يقدر أن الاقتصاد قد توسع بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٦، مما يعكس تأثير حصاد محصول الكاجو الوفير. وهذا يتفق مع مستوى النمو المسجل عام ٢٠١٥ ويقارن إيجابيا مع نسبة النمو التي بلغت ٢,٣ في المائة عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن إدامة هذا النمو الاقتصادي يتطلب الاستقرار والحنكة السياسية. وعلى الصعيد الاجتماعي، تمكنت الحكومة من دفع متأخرات المرتبات عن أشهر عديدة، لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم.

في عدم الثقة بين أصحاب المصالح السياسية، أجب التصعيدات اللفظية، والتهامات العديدة والتهامات المتبادلة.

تكلم بالإنكليزية

في ٥ كانون الثاني/يناير، فصلت الحكومة جميع محافظي الأقاليم ورئيس بلدية بيساو. كما عينت مسؤولين جدد في المؤسسات الحكومية والأمنية المختلفة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، دفع قرار تناوب أفراد الأمن المنتشرين في الجمعية الوطنية، اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية لإدائه بسرعة باعتباره قرار غير قانوني، وتم اتخاذه بدون إجراء مشاورات مسبقة مع رئيس البرلمان. وبعد أربعة أيام، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أفادت تقارير بأن عناصر مجهولة اقتحمت مكتب الرئيس وأخذت وثائق منه. وألقى كل من مكتب الرئيس والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي باللائمة على الحكومة وربطها هذه الحادثة بالتهامات السابقة التي وجهها السيد نونو نايام، الذي حصل على المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية. وقد زعم الأخير بأن هناك مؤامرة لعقد دورة برلمانية بالقوة من أجل اعتماد برنامج الحكومة من خلال إقالة الرئيس واستبدال مكتب الجمعية الوطنية. بيد أن رئيس الوزراء رفض هذه الادعاءات، مشيرا إلى أنه لن يجري اتخاذ أي إجراءات عدائية ضد الجمعية الوطنية وقيادتها.

وفي ٨ شباط/فبراير، رفضت الجمعية الوطنية طلبا من المدعي العام برفع الحصانة البرلمانية عن رئيس الحزب الأفريقي ورئيس الوزراء السابق دومينغوس سيمويس بيريرا لسماع أقواله كشاهد فيما يتصل بعقود سابقة أفيد أن حكومته وقعتها مع مصارف خاصة. وقرر المكتب أنه ينبغي الاستماع إلى السيد سيمويس بيريرا في الجمعية الوطنية بدلا من ذلك.

وبالأمس، انعقد مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا للنظر في الحالة في غينيا - بيساو، من بين بنود أخرى. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة المتدهورة

الأولويات الاستراتيجية للمكتب المتكامل في الأجلين القصير والمتوسط. وأوصت البعثة ببعض التعديلات الهيكلية الهامة من أجل تحسين الأداء الداخلي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل وتعزيز أوجه التآزر مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحسين الأداء. وقد وردت التوصيات الرئيسية الصادرة عن بعثة الاستعراض الاستراتيجي في تقرير الأمين العام. ويحدوني الأمل في أن يتمكن المجلس من النظر بإيجابية في هذه التوصيات الهامة.

(تكلم بالفرنسية)

وتقع غينيا - بيساو في منطقة دون إقليمية تواجه تحديات أمنية هامة، ومن الأهمية بمكان أن يعزز المجتمع الدولي القدرات الوطنية للبلد من أجل التصدي للمشاكل المعقدة التي تواجهها. أن شعب غينيا - بيساو شعب فخور وسلمي ويعمل بكد ولا يطمح إلا إلى التمتع بظروف معيشية أفضل. وإني أناشد الطبقة السياسية بأكملها أن تتجاوز جميع الاعتبارات الحزبية، وأن تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وأن تركز على المشاكل الحقيقية للبلد، بما في ذلك مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وإذ يضيق المشهد السياسي، فمن المهم تعزيز الحوار والتشاور.

وستظل غينيا - بيساو في حاجة إلى اهتمام ودعم كبيرين من مجلس الأمن لإيجاد السبيل المؤدي إلى الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية دون إبطاء. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتي إلى جميع القادة السياسيين ضمان أن تتفق جميع الإجراءات والخطوات مع الدستور والتشريعات التي تنظم أجهزة الدولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد توري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فييرا.

وفي ملاحظة ذات صلة، يسرني أيضا أن أبلغ باتخاذ خطوات مشجعة نحو تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وفي الفترة من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير، نظمت اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني ندوة دولية بشأن موضوع "مواجهة الماضي لبناء غينيا - بيساو المستقبل"، في مقر الجمعية الوطنية. وكانت الندوة خطوة طيبة إلى الأمام بالنسبة لجهود السلام والمصالحة في بيئة سياسية وصلت بخلاف ذلك إلى طريق مسدود. وقد حضر رئيس الجمهورية الندوة ووعد بأنه سيشكل اللجنة الفخرية للمؤتمر الوطني الذي يرأسه. وسيوصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل دعمه اليومي، المالي والتقني، لجهود الحوار الوطني على مختلف المستويات، بالتعاون مع صندوق بناء السلام.

وفي ظل استمرار عدم وجود حكومة تؤدي كامل مهامها، يجب على منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل تنسيق الجهود المبذولة من أجل التخفيف من المخاطر والحد من أوجه الضعف الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك من خلال مبادرات الأعمال في خدمة السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل حاليا للمضي قدما بمبادرة شراكة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي والشركاء المهتمين الآخرين لكي تعزز بفعالية القدرة المحلية على الصمود وتعزيز السلام في غينيا - بيساو، تماشيا مع القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) الذي يدعو إلى نهج سياسي وأمني وإنمائي أكثر تكاملا في الحفاظ على السلام.

وفي مواجهة هذه البيئة السياسية الصعبة، سيستعرض مكتب الأمم المتحدة المتكامل نهجه ويعيد وضع الاستراتيجية تماشيا مع المتطلبات الحالية. ولهذا السبب سافرت بعثة الاستعراض الاستراتيجي، التي تقودها إدارة الشؤون السياسية، إلى غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر للعمل مع المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل الاتفاق على

كوناكري هو الإطار الوحيد للتوصل إلى حل سلمي لانعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي في غينيا - بيساو كما يجب على المجتمع الدولي أن يبقى متحدا في تقديم كل الدعم اللازم لتنفيذ ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا وفعالا، بالتنسيق الوثيق مع سلطات غينيا - بيساو ونرحب، في هذا الصدد، بإسهام صندوق بناء السلام في جهود الوساطة بقيادة الجماعة الاقتصادية خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وعلينا أن نستمر في تحديد التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها من أجل زيادة تيسير التنفيذ الكامل لخارطة الطريق ذات النقاط الست واتفاق كوناكري.

وسيكون للجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في عملية تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو وهي - الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة - دور هام للقيام به. وفي هذا الصدد، أرحب بالإعلان المعني بالحالة السياسية في غينيا - بيساو الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أثناء مؤتمر القمة الحادي عشر الذي انعقد في برازيليا، خلال تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ونحن ننظر في الثام فريق الاتصال الدولي من جديد. كما أعترم زيارة غينيا - بيساو والمطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى وجود الإرادة السياسية، وإجراء الحوار البناء والتوافقي، بالاقتران مع القيادة الشجاعة، وهي أمور بمقدور شعب غينيا - بيساو القيام بها. ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على إيجاد حل للحالة المؤسسية والسياسية الراهنة، وأن يكون هذا الحل في متناول شعب غينيا - بيساو نفسه.

وفي عام ٢٠١٤، شكّل تطوير برنامج تيرا رانكا للتنمية المستدامة في البلد علامة بارزة، ووقّر الأمل لجميع مواطني غينيا - بيساو وفي آذار/مارس ٢٠١٥، استجاب المجتمع الدولي بشكل إيجابي للجهود التي تبذلها الحكومة، وأعرب

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وكما تعلمون، فإن البرازيل حاليا رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وإحدى دولها الأعضاء، وهي منظمة تتابع عن كثب الحالة في غينيا - بيساو. والجماعة تؤيد الملاحظات التي سأدلي بها.

لدينا اعتقاد راسخ بأن زيادة التآزر والتكامل بين الشركاء الدوليين المعنيين ستكون مفيدة لمسعى فعال من أجل بناء السلام في غينيا - بيساو أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/111) عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل، السيد موديو توري، بشأن الحالة على أرض الواقع، ونود أن نشيد بمساعيه الحميدة بحثا عن حل للمأزق السياسي في غينيا - بيساو

ومنذ آخر مرة تناقش مجلس الأمن بشأن غينيا - بيساو في آب/أغسطس ٢٠١٦، (انظر S/PV.7764)، حدثت تطور إيجابي رئيسي: اعتماد خريطة الطريق المؤلفة من ست نقاط واتفاق كوناكري، اللذين تمت المصادقة عليهما في المؤتمر الخمسين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

وينبغي ألا يكون هناك أي تردد يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقات الهامة. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على انخراط الجهات الفاعلة الإقليمية في العمل مع غينيا - بيساو من أجل توفير خارطة طريق لتحقيق الاستقرار السياسي.

ويجب أن يظل المجتمع الدولي متحدا في دعم جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، وفي إعادة التأكيد على أن اتفاق

أن يهدف أيضا إلى منع نشوب الصراعات، وتصعيدها، واستمرارها، وتكرارها، ومعالجة أسبابها الجذرية، وكفالة المصالحة الوطنية، والمضي قدما صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وينبغي للأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين أن يظلوا منخرطين في دعمهم لجهود بناء السلام في غينيا - بيساو، من أجل تكوين رؤية مشتركة للمجتمع، وكفالة مراعاة احتياجات جميع شرائح السكان.

وأود طمأنتكم، سيدي، حيال أن اللجنة ملتزمة بمواصلة تقديم المساعدة لتحقيق المصالحة الوطنية والانتعاش والتنمية في غينيا - بيساو. وغدا، سنعقد اجتماعا للتشكيكية القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، كي نستعرض نتائج مداوات هذه الجلسة لمجلس الأمن، وتوسع في بحث مبادرات هامة لدعم التقدم في غينيا - بيساو، بالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل والشركاء الدوليين ضمن الخمسة المعنيين بغينيا - بيساو.

وأود أن أكرر دعم التشكيكية للمؤتمر الوطني وبرنامجنا لتوطيد السلام الوطني، الذي سيصدر بالإنكليزية تحت عنوان "سبل توطيد السلام الوطني". بالإضافة إلى ذلك، أثنى على المكتب المتكامل للدعم الذي وفره للجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني، مع الموارد المقدمة من صندوق بناء السلام. والهدف من هذا الحوار هو إيجاد منبر يمنح صوتا لجميع أصحاب المصلحة بشأن المسائل الرئيسية للتنمية والمصالحة. وبوسع هذا الحوار الشامل أن يكون عنصرا إيجابيا في عملية أوسع نطاقا تهدف إلى تطوير سياسات بناء السلام الطويلة الأجل التي يتطلبها البلد. والتشكيكية القطرية للجنة بناء السلام يمكنها أن تساعد تلك الجهود وغيرها. أما الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي، فسوف تقتضي عملية تحضيرية متسقة

عن تعهدات قوية بتقديم التبرعات، وذلك في مؤتمر المانحين لتمويل البرنامج الوطني لبناء السلام. ونحن نشجع الأطراف الوطنية المؤثرة في غينيا - بيساو على الالتزام باستعادة الزخم لإحراز التقدم في المجالات التي حددها برنامج تيرا رانكا للتنمية، ودعوة الشركاء إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم هناك.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييد التشكيكية للتدابير المقترحة التي تمت التوصية بها من أجل تعزيز الموقف العملي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. ونرحب بتعزيز الجمعية العامة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل من خلال إنشاء منصب موظف للشؤون السياسية، لتحسين التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالمخدرات، وإنشاء منصب آخر هو موظف لشؤون سيادة القانون. ومن الضروري توفير وجود فعال ومتكامل جيدا للأمم المتحدة على أرض الواقع، بغرض تنسيق المبادرات الدولية ودعم الجهات الفاعلة الوطنية في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية.

ونخطط علماً بالتوصية الصادرة عن بعثة استعراض الاستراتيجية إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٤ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بقيادة إدارة الشؤون السياسية، وهي تتضمن استراتيجية الخروج لمكتب الأمم المتحدة المتكامل. كما ندرك التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتهديدات الناشئة الأخرى، فضلا عن المخاطر التي تمثلها التحديات الأمنية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، كما أكد الأمين العام في تقريره.

إن بناء السلام والحفاظ على السلام أمران يتطلبان مشاركة طويلة الأجل والتزاما بمنع نشوب الصراعات. ووفقا لاستعراض هيكل السلام التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، فإن تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام ينبغي

الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتنشئ بالتالي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. ونحن نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أول خطوة كبيرة نحو صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، رأينا أنه من المفيد التذكير بأنه قبل نصف قرن، أقدم الزعماء السياسيون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على اتخاذ تلك الخطوات الثورية.

وأود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر على وجه الخصوص الممثل الخاص للأمين العام، السيد موييدو توري، والسفير مورو فييرا، بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

إن الحالة السياسية في غينيا - بيساو لا تزال تكنفها حالة من الجمود. ولا تزال تُبذل الجهود الدولية والإقليمية الدؤوبة من أجل إيجاد مخرج من هذا المأزق. وعلى الرغم من صعوبة الحالة السياسية، فإن الحالة الأمنية في البلد، من حسن الحظ، لا تزال هادئة في الوقت الراهن، ولم يُبلغ عن وقوع أي حوادث خطيرة. لعلنا نجد في هذا نتيجة إيجابية لاعتماد الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في ٢٠١٢ على الذين قوضوا الطابع المؤسسي في غينيا - بيساو، وربما هذا تذكير طيب بتخفيف حدة التوترات التي يمكن أن تنشأ في بعض المجالات.

ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن حدود البلد اليوم سهلة الاختراق للغاية وعرضة لتهديدات من قبيل الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، وجميع أنواع الأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نشير إلى ذلك بوصفه عنصراً إيجابياً إذ أنه لم ترد أي تقارير عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، يدرك المجلس التاريخ السياسي الصعب لغينيا - بيساو، فضلاً عن التحديات الهائلة التي تنتظرها. لذلك، يواصل مكتب الأمم

ومشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة. ويجب أيضا أن ندرس الإجراءات الممكنة لدعم إصلاح القطاع الأمني وبناء المؤسسات. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتمكين الشباب والنساء. وستواصل التشكيلة العمل على المساعدة في تنفيذ خطة أولويات بناء السلام الراهنة العائدة لصندوق بناء السلام في غينيا - بيساو، التي تشمل بالفعل تلك المجالات ذات الأولوية.

وأود أن أذكر مع التقدير أن الحالة الأمنية العامة في غينيا - بيساو قد ظلت مستقرة. وينبغي لنا أيضا أن نسلط الضوء على موقف القوات المسلحة. وتوّه لجنة بناء السلام بالدور الهام لبعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو.

ويتعين على السلطات المحلية أن تضع مصلحة الأمة فوق جميع الاعتبارات الأخرى. والرسالة التي تأتي بها اليوم بسيطة: يجب على جميع الأطراف أن تتفق بسرعة على الخطوات الملموسة التي ستمكّن من تنفيذ خارطة الطريق ذات النقاط الست واتفاق كوناكري. ولي ملء الثقة بأن الجهات السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو سوف تظهر القيادة والتصميم اللازمين من أجل العمل معا على بناء توافق حقيقي في الآراء دعماً لتطلعات شعبها وأمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فييرا على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بعد إذنكم، سيدي الرئيس، قبل مناقشة البند المدرج في جدول أعمال جلستنا، أود أن أشير إلى حقيقة هامة. نظراً لأن المهمة الرئيسية للمجلس هي صون السلم والأمن الدوليين، أذكر بأنه قبل ٥٠ عاماً من اليوم، أي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٧، وفي مدينة مكسيكو، تمّ التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو التي تحظر

بالنيابة عن رئيس الجمهورية والحكومة، نود أن نشكر المجتمع الدولي على دعمه الثابت وتضامنه مع بلدنا وإبقاء الحالة السياسية في غينيا - بيساو على جدول الأعمال الدولي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الحوار السياسي الرامي إلى توليد وتوطيد توافق الآراء فيما بين الأحزاب من أجل الاستقرار السياسي والحكومي في البلد. وفي هذا السياق، نثني على الجهود المتميزة للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن والأمين العام وممثله الخاص في بلدنا، فضلا عن تشكيلة غينيا - بيساو. ونعرب عن شكرنا للمجلس على الاهتمام الذي أولاه إلى بلدنا والمساهمة الهامة في تحقيق الاستقرار وعمليات التطبيع السياسي والاجتماعي في مجتمعنا.

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عُين رئيس الوزراء الجديد بموجب المرسوم الرئاسي وتم تشكيل حكومة جديدة وفقا لخرائط الطريق التي رُسمت في بيساو وكوناكري، وهما صكان ملزمان حاليا للجهات السياسية المعنية في الجمعية الوطنية والمجتمع المدني ومحددان السبل والوسائل الكفيلة بإنهاء الأزمة وتعزيز الحوار السياسي لدعم الاستقرار.

نتيجة للحوار الشامل الذي يشمل جميع الأطراف السياسية المعنية، اختارت الحكومة هذا الصك بوصفه أداة رئيسية للعمل السياسي، وجعله أولوية للأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية، من أجل بناء وتعزيز الإطار السياسي المفضي إلى شكل من أشكال الحكم التي تلي توقعات الشعب من أجل تطبيع الحياة السياسية وتحسين الإجراءات الحكومية. وفي هذا الصدد، تغتنم الحكومة هذه الفرصة لتؤكد مجددا التزامها بالتنفيذ الدقيق لاتفاق كوناكري والعمل من أجل شمول جميع الأطراف الموقعة لتوسيع القاعدة السياسية ودعم الحكومة. وعلى الرغم من التفسيرات المختلفة للاتفاق من جانب بعض الأطراف الموقعة، الأمر الذي تسبب بصعوبات في تنفيذه، احترمت الحكومة جميع آليات الحوار والتعاون من

المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تقديم الدعم اللازم للبلد من أجل التوصل إلى حل للأزمة.

على أي حال، ما من شك في أن الجهات السياسية المعنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة في غينيا - بيساو، فهي لم تحترم الالتزامات المقطوعة في كوناكري، ويجب أن يكون من الواضح أن رئيس الوزراء الحالي لم يعين امتثالا لتوافق الآراء المتفق عليه في كوناكري. ونتيجة لذلك، يجب علينا أن نشدد على أنه يجب عليها الامتثال لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق واتفاق كوناكري وأن تبين بأنها ملتزمة حقا بحل سياسي سلمي عن طريق التفاوض.

كانت نتائج بعثة الاستعراض الاستراتيجي في كانون الأول/ديسمبر الماضي واضحة جدا في إشارتها إلى أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو يجب أن يعطي الأولوية إلى المساعي الحميدة والتمسير السياسي وتنسيق الجهود. ثمة عنصر آخر أبرزته البعثة وتعلق عليه أوروغواي أهمية هو إجراء إصلاحات ترمي إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، ولا سيما من أجل مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين قدرات الدولة. وكون بعثة الاستعراض الاستراتيجي قدمت مؤشرات مرجعية ممكنة لرحيل المكتب المتكامل فإنها تظل تمثل عنصرا إيجابيا. بيد أننا في نفس الوقت، نتفق مع توصية الأمين العام ومؤداها تمديد وجود المكتب لمدة عام آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو.

السيد سامبو (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): ترحب حكومة جمهورية غينيا - بيساو بهذه الفرصة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن اليوم بغية الرد على التقرير المقدم من الأمين العام عن الحالة السياسية السائدة في بلدي (S/2017/111).

وأود أن أهني بياي نيابة عن الحكومة بالإعراب عن امتناننا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الدور الهام الذي اضطلعت به في عملية الوساطة لحل الأزمة، ولبعثة الجماعة الاقتصادية على حضورها وعملها في غينيا - بيساو. وتقدم بخالص الشكر إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية ورؤساء دول المنطقة دون الإقليمية على دورهم في البحث عن حل للأزمة في غينيا - بيساو.

كما نشكر منظمتنا الإقليمية، الاتحاد الأفريقي، على رصدتها الدقيق للتطورات الداخلية في غينيا - بيساو. وسمحوا لي أن أعرب عن دعم الحكومة للمبادرة التي تقضي بتغيير حجم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بهدف تكييفه مع السياق السياسي الراهن، وتعزيز بناء السلام، وتنفيذ الإصلاحات في الدولة، ودعم الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق أهداف بناء الدولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد براون (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): سمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وعلى الاهتمام الدولي الذي توليها للجهود الجارية من أجل تسوية العقبة الراهنة بحثاً عن تحقيق السلام الدائم في غينيا - بيساو. وبالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، سمحوا لي أن أشكر الأمين العام وممثله على تقريره (S/2017/111).

إن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لا تزال منخرطة في العمل بحثاً عن إيجاد حل دائم للمأزق السياسي في غينيا - بيساو. فعدم تنفيذ اتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي وقّعه جميع أصحاب المصلحة، وتعيين رئيس الوزراء بشكل خلافي غير توافقي، هما مسألتان تبعثان على القلق العميق تجاه النهوض بجهود السلام.

أجل تحديد ترتيبات العمل فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والحكومية المتوقعة.

أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأنه، احتراماً للإطار الزمني الدستوري، زار رئيس الوزراء البرلمان شخصياً، وقدم برنامج الحكومة إلى رئيس الجمعية الوطنية للموافقة عليه. كما أود أن أشدد على أن هذا القانون سبقه اجتماع مائدة مستديرة مع الأطراف الموقعة على اتفاق كوناكري لتقييم الأولويات السياسية والمبادئ التوجيهية للبرنامج. وتتمتع الحكومة بأغلبية في البرلمان للموافقة على برنامجها. وكانت الأغلبية عاملاً حاسماً في تعيين الحكومة الحالية التي لديها الآن قاعدة برلمانية لرئيس الوزراء لكي تيسر لهذه الحكومة مقومات البقاء.

(تكلم بالإسبانية)

فيما يتعلق باجتماع الجمعية الوطنية - التي كانت في حالة جمود لأكثر من ١٥ شهراً، في انتهاك لجميع الأحكام الدستورية والقواعد الداخلية للبرلمان - فإن قانون غينيا - بيساو ينص على ما يلي:

”إن اجتماع الجمعية الوطنية الذي انعقد لتقييم برنامج الحكومة، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٨٥ من الدستور، حدده الاتفاق المشترك بين الرئيس ورئيس الوزراء“

علاوة على ذلك، تتعهد الحكومة بمواصلة الحوار السياسي الشامل مع جميع الأطراف التي لديها تفسيرات مختلفة للاتفاق السياسي من أجل تحقيق فهم أوسع، ومراعاة المصالح العليا لشعب غينيا - بيساو من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في البلد.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نأمل أن يكون بإمكاننا دائماً التعويل على الدعم النشط من المجتمع الدولي.

(تكلم بالفرنسية)

تنظيم حوار وطني حول طاولة مستديرة بغية مناقشة ميثاق الاستقرار، الذي يرمي إلى توضيح الإصلاحات الدستورية والمؤسسية الرئيسية قبل إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨، كما جاء في اتفاق كوناكري.

وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قام الرئيس هوزي ماريو فاس بتعيين السيد أومارو مختار سيسوكو إيمبالو رئيسا للوزراء. بيد أن هذا التعيين لم يحظ بالإجماع لأن السيد إيمبالو لم يكن مرشحا توافقيا. وقد أدى ذلك إلى الانتكاسة الحالية.

ومواصلةً للجهود الرامية إلى إيجاد حل ودي وسلمي للأزمة، عمدت الجماعة الاقتصادية إلى وضع غينيا - بيساو على رأس جدول أعمالها. وفي اجتماع عقد مؤخرا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ناقشت المفوضية السبل الكفيلة بمواصلة جهود الوساطة، بما في ذلك من خلال الدعم المستمر للوسيط، الرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا. وجرى تعيين رئيس سيراليون، السيد إرنست باي كوروما، لمساعدة الرئيس كوندي في الوساطة، لأن الأخير يتولى أيضا رئاسة الاتحاد الأفريقي. وسيقوم الرئيس كوندي بتحديد اجتماع للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي في كوناكري، على أن يُعقد بأسرع وقت ممكن.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه حكومة غينيا - بيساو الآن في الحصول على تأييد البرلمان لخطتها الإنمائية. وإذا أخفق هذا الجهد، فسيكون على رئيس الوزراء المعين حديثا أن يقدم استقالته. وهذا الوضع يشكل مصدرا للتوتر المتزايد بين رئيس البرلمان والسلطة التنفيذية.

وفي الوقت نفسه، تدعو الهيئة جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى مواصلة العمل، ودعم جهود السلام الجارية، والتعاون بشأن اعتماد خطة التنمية، الأمر الذي سيؤدي إلى الإفراج عن التمويل اللازم من الجهات

وتدرك هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية أن الجمود السياسي الراهن يقوّض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في غينيا - بيساو، ويشكل تهديدا للسلام والاستقرار في البلد، وبالتالي، في المنطقة دون الإقليمية. ويجب أن نكفل على وجه الاستعجال التمسك باتفاق كوناكري والتعجيل في تنفيذه.

واسمحوا لي أن أستعيد الأحداث المتعلقة بأعمال المصالحة منذ التوقيع على اتفاق كوناكري. تعزيزاً لتنفيذ الاتفاق، أولت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية إلى الرئيسة إلين جونسون سيرليف، رئيسة الجماعة الاقتصادية، بالمتابعة مع جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ التزاماتهم. وفي ضوء تلك الولاية، ترأست بعثة رئاسية إلى غينيا - بيساو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ضمّت رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، السيد مارسيل دي سوزا؛ ووزير الدولة في غينيا، السيد يوسف كيريدي بانغورا، ممثلاً للرئيس ألفا كوندي؛ ووسيط الجماعة الاقتصادية، إلى جانب مسؤولين آخرين من الجماعة الاقتصادية؛ والاتحاد الأفريقي؛ والأمم المتحدة؛ والاتحاد الأوروبي، من بين آخرين. وكان الهدف من الاجتماع الذي عقده إتاحة الفرصة لإحراز تقدم نحو حل الأزمة.

وننتج عن البعثة التوقيع على بيان ختامي يركّز على النقاط الست التالية بالترافق مع اتفاق كوناكري: أولاً، تأكيد أصحاب المصلحة من جديد التزامهم باتفاق كوناكري؛ ثانياً، حث أصحاب المصلحة على التعجيل في إعادة إدماج أعضاء البرلمان الخمسة عشر المنشقين عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، امثالاً لاتفاق كوناكري؛ ثالثاً، قيام رئيس الجمهورية، دون مزيد من التأخير، بتعيين رئيس للوزراء يكون توافقياً ويحظى بثقة الرئيس؛ رابعاً، تأليف حكومة تشمل الجميع، مع مراعاة التمثيل البرلماني للأحزاب السياسية؛ خامساً، عقد جلسات برلمانية بأسرع ما يمكن؛ وسادساً،

المانحة بغية تلبية احتياجات شعب غينيا - بيساو. وتحدد هيئة
الجماعة الاقتصادية أيضا الدعوة إلى دعم دولي أوسع لجهودها
الجارية التي ترمي إلى تحقيق السلام الدائم في جمهورية غينيا -
بيساو الشقيقة.
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن
إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا
الموضوع.
رُفعت الجلسة الساعة ١٠|٥٠.